الأهمية الاقتصادية لساحل إقليم سهل الجفارة بشمال غرب ليبيا، ودوره في تحقيق التنمية المستدامة (الواقع والمأمول)

(*) الدكتور: **عياد ميلاد المجرش**
Ayoubabdu26@gmail.com

(**) الأستاذ: **عدنان حامد عبدالنبي**
adnanh2014ah28@gmail.com

مقدمـــــــة:

تمثل الخصائص الجغرافية الركيزة الأولى للتعرف على مدى ملائمة أي منطقة للتنمية، ومدى استدامتها، وتشمل الخصائص الجغرافية الطبيعية كل من الموقع الجغرافي والخصائص الجيولوجية، وأشكال السطح ومورفولوجية الساحل للمناطق البحرية، وخصائص المناخ والتربة وموارد المياه.

وتشكل السواحل البحرية أهمية اقتصادية كبيرة لدولها، لقدرتها على الجذب الاقتصادي، وبالتالي إسهامها في تنويع مصادر الدخل كالسياحة، والصناعات السمكية، والنقل البحري والتجارة الدولية وإنشاء المناطق الحرة وتجارة العبور، وغيرها.

وتحظى ليبيا بموقع بحري مميز على البحر الأبيض المتوسط قبالة السواحل الجنوبية لأوروبا، وبساحل يبلغ طوله حوالي 1900 كم، وتعتبر منطقة سهل الجفارة الواقعة في شمال غربها من أهم المناطق الاستراتيجية في البلاد بسبب ظروفها الطبيعية الجاذبة للاستثمار، وفي مقدمتها موقعها البحري المميز، ومن هنا جاءت هذه الدراسة لتلقي الضوء على أهميته الاقتصادية من خلال دراسة أوجه الاستغلال والاستثمار الحالي الاقتصادي المقام على طوله، ومدى إمكانية إسهامه مستقبلا في تحقيق التنمية المستدامة للبلاد، بهدف تنويع مصادر الدخل الليبي بدلا من الاعتماد على تصدير النفط الخام كمصدر وحيد للدخل.) حيث يشير أبوزريبة 2021، ص 42، بأن القطاع النفطي هو المصدر الرئيسي في الناتج المحلي الإجمالي حيث أسهم بنسبة 70٪ من الناتج المحل الإجمالي، و90٪ من الإيراد العام وأكثر من 95٪ من الصادرات عام 2018م.

(*) عضو هيئة تدريس بقسم الجغرافيا - كلية الآداب - الجامعة الأسمرية الإسلامية - ليبيا

(*) عضو هيئة تدريس بقسم الجغرافيا - كلية الآداب - جامعة المرقب- ليبيا.

تتمثل منطقة الدراسة في ساحل إقليم سهل الجفارة والواقع في شمال غرب ليبيا بين دائرتي عرض (32.15 شمالا) و (33.10 شمالا)، وبين خطي طول (11.30 شرقا) و (14.00 شرقا)، وتقع على طوله العديد من المدن الكبيرة مثل طرابلس العاصمة، والزاوية، وزوارة وغيرها، شكل (1).

شكل (1) الموقع الفلكي لمنطقة الدراسة وأهم المدن الرئيسية

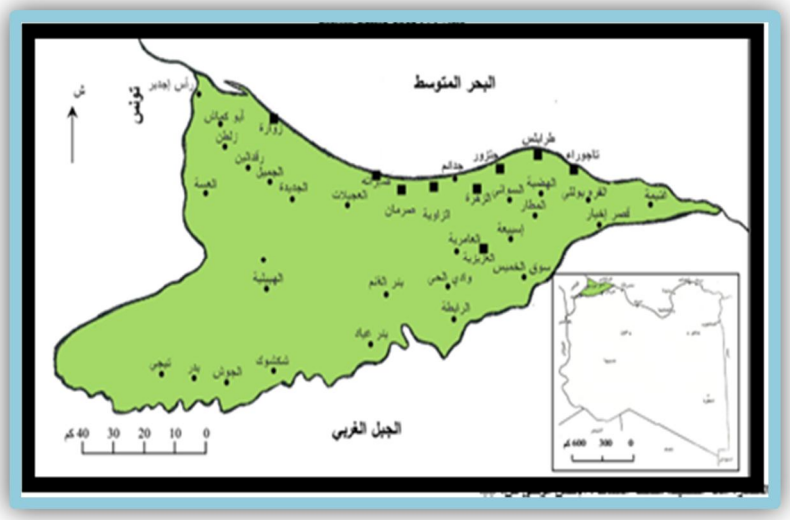

المصدر : (مسعود 2004، ص22)

تتمحور مشكلة الدراسة في الكشف عن العلاقة بين خصائص مورفولوجية ساحل المنطقة، ومدى ملائمته للاستثمار الاقتصادي المتنوع التجاري والصناعي والخدمي والسياحي، لجذب أنظار المستثمر المحلي والأجنبي لإقامة المشاريع الاستثمارية في نطاقه مما يساهم في تنوع مصادر الدخل الوطني.

وتفترض الدراسة بوجود علاقة بين الموقع الجغرافي الاستراتيجي للمنطقة قبالة السواحل الجنوبية لأوروبا وبين إمكانية نجاح الاستثمار الاقتصادي الحالي والمستقبلي، وذلك يمكن تحقيقه من خلال الخطط الاستراتيجية طويلة المدى لبرامج التنمية المستدامة على مستوى البلاد.

وتهدف الدراسة إلى عرض لمحة مبسطة على المقومات والموارد الطبيعية لمنطقة الدراسة لما لها علاقة وطيدة بالاستثمار الاقتصادي، ودراسة مورفولوجية ساحلها لتحديد مدى ملائمته للاستثمار الاقتصادي، وسرد لأشكال مظاهر الاستثمارات الاقتصادية لهذا الساحل، والكشف عن

الدور المستقبلي الذي قد يساهم به ساحل المنطقة في تنويع هيكل الاقتصاد الليبي ودعم التنمية المستدامة من خلال المشاريع الاستثمارية المقامة مباشرة، أو في ظهيره المتمثل في الأجزاء الداخلية من منطقة الدراسة، والتي يعتبر وجود الساحل مشجعا لإقامتها كسهولة الاستيراد والتصدير المستقبلية. الأمر الذي يؤدي إلى الإسهام في نمو وازدهار المناطق التجارية الحرة وتجارة العبور، والسياحة، وتنمية التنمية الزراعية المستدامة لظهيره الزراعي.

تنبع أهمية الدراسة من الاهمية الاقتصادية الذي تشكلها السواحل البحرية إذا ما تم استثمارها وفق أسس علمية صحيحة، إضافة إلى الأهمية الاستراتيجية التي تشكلها منطقة سهل الجفارة وساحلها على مستوى البلاد اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً، كونه من أجزاء البلاد المهمة ملائمة للاستثمار المحلي والأجنبي في عدة مجالات اقتصادية متنوعة، كالتجارة والصناعة والسياحة والزراعة.

واعتمدت الدراسة على المنهجين الإقليمي والأصولي المتبعين في دراسة الجغرافيا الاقتصادية، فالمنهج الإقليمي يتمثل في اختيار إقليم جغرافي ذا ظروف جغرافية متشابهة، و المنهج الأصولي يتمثل في دراسة الظروف الطبيعية لمنطقة الدراسة وأثرها على الأنشطة الاقتصادية الموجودة حاليا على ساحلها (رياض و عبد الرسول، 2012، ص 34) ، كما اعتمدت الدراسة على المنهج الوثائقي المعتمد على المصادر والوثائق المتنوعة، كالكتب والدوريات والتقارير والرسائل العلمية و غيرها، إضافة إلى المنهج الإحصائي بتحليل البيانات المناخية إحصائيا.

المبحث الأول: الظروف الطبيعية لمنطقة الدراسة:

1- الموقع الجغرافي:

يقع سهل الجفارة في الجزء الشمالي الغربي لليبيا ، حيث يأخذ شكل مثلث بطول160 كيلومتراً من الشرق إلي الغرب ، وأقصى اتساع له حوالي 125 كيلومتراً في الغرب، تتماشى قاعدته على طول الحدود الليبية التونسية ، وينتهي شرقا على شكل رأس مدبب بالقرب من منطقة رأس المسن غرب مدينة الخمس ، ويحده من الشمال ساحل البحر المتوسط ومن الجنوب سلسلة الجبل الغربي، وتقدر مساحته بنحو 17000كيلومتر مربع، أي ما يقارب من نصف المساحة الكلية للسهل البالغة (37000) كم2 ، الذي يمتد داخل تونس حتى مدينة قابس، وهو من أكبر سهول الشمال الليبي.

2. مورفولوجية الساحل:

يظهر ساحل المنطقة على شكل قوس متجه جنوبا في جزئه الغربي الممتد من رأس إجدير حتى طرابلس، ويكون محدبًا نحو الشمال في جزئه الشرقي الممتد من طرابلس إلى ميناء الخمس التجاري، ويتميز بخلوه من التعاريج والخلجان، باستثناء بعض المواضع التي أنشئت عليها الموانئ البحرية ومرافئ الصيد (أبومدينة1995 م، ص26). ويحوي الساحل مجموعة من الأودية الجافة والتي تنتهي عند ساحل البحر بمصبات على شكل خلجان صغيرة استغلت كمراسي لقوارب الصيد. يلاحظ بأن الأعماق بالمنطقة قيد الدراسة تقل باتجاه الغرب، حيث يصل إلى أقل من 1000 متر في مدينة طرابلس ويقل إلى 500 في الزاوية.

3. التضاريس:

استنادا إلى (أبولقمة 1995م، ص96) فإن سهل الجفارة يعتبر المظهر الطبوغرافي المميز للمنطقة، وينقسم إلى قسمين القسم الشرقي: ويتكون من ساحل صخري يضيق كلما اتجهنا شرقاً نتيجة لاقتراب أقدام الجبل الغربي اقتراباً تدريجياً من البحر .أما القسم الغربي فيتميز باتساعه وانخفاض تضاريسه وبياض رماله وانتشار الكثبان الرملية والسبخات والارتفاع التدريجي في منسوبه كلما اتجهنا جنوبا، ومن أهم الأودية التي تخترق سهل الجفارة وادي المجينين ووادي الهيرة. وتخلو المنطقة من النطاقات الجبلية المرتفعة، ويحد السهل جنوباً سلاسل مرتفعات الجبل الغربي. و تنتشر فوق سطوح هذه الجبال وعلى جوانبها شبكة من الأودية ومنها ما ينحدر شمالاً باتجاه السهل وأشهرها وادي سوف الجين.

4. موارد المياه:

تعتبر المياه الجوفية المصدر الرئيس للمياه بالمنطقة، حيث يقع حوض سهل جفارة في الجزء الشمالي الغربي من ليبيا وتتوزع مياه حوضه على ثلاثة خزانات رئيسية هي خزانات سهل جفارة وأبو شيبة والعزيزية، تتغذى هذه الخزانات من تسرب مياه المطار الساقطة على جبل نفوسة، وتقدر كميات المياه المستغلة للأغراض البشرية المختلفة بحوالي 1330مليون لترًا مكعبا سنوياً، (الجنابي، 2009، ص 6).

وكما هو معروف فإن المياه الجوفية هي المصدر الرئيسي للمياه المستخدمة لكافة الأغراض والأنشطة بليبيا، حيث توفر أكثر من 95 ٪ من الاحتياجات المائية ويزداد الطلب على

المياه الجوفية بصورة مستمرة تمشياً مع النمو السريع الذي تشهده القطاعات والمرافق كافة، (صالح، ، 2004 ص 76).

5. المناخ:

تقع المنطقة ضمن إقليم مناخ البحر المتوسط الحار جاف صيفا، والممطر شتاء، ويتباين مناخها بالاتجاه من الشمال إلى الجنوب، وبالتالي يقل أثر البحر كلما توغلنا جنوباً مع عدم إغفال المؤثرات المحلية كالغطاء النباتي والكثبان والتلال والمنخفضات وغيرها. فمن حيث الحرارة فإن المنطقة تتميز بعدم وجود تطرفات متعلقة بها، والتي يمكن أن تكون عاملا للطرد البشري أو معرقلة للاستثمار الاقتصادي فيها، يسهم البحر المتوسط في اعتدال حرارتها صيفا، والدفء النسبي شتاء، ويتراوح المعدل السنوي للحرارة فيها ما بين 25.8 – 29.4 درجة مئوية صيفا، وما بين 12.8- 13.8 درجة شتاء، و تعد المناطق الساحلية الواقعة على الساحل أقل حرارة في فصل الصيف وأكثر دفئاً في فصل الشتاء من المناطق الداخلية بسبب المؤثرات البحرية. أما بالنسبة للرياح فتتمثل في الرياح الشمالية والشمالية الغربية الممطرة شتاء، والرياح الجنوبية والجنوبية الغربية، وفي فصل الصيف تهب الرياح الشمالية الشرقية التي تساهم في تلطيف درجة الحرارة صيفا، وتهب تقريبا من اتجاهات مختلفة في فصلي الربيع والخريف، وتعتبر رياح القبلي الهابة من الصحراء الجنوبية والمحملة بالأتربة والغبار أبرز الرياح الهابة ويتراوح هبوبها ما بين ساعات إلى عدة أيام. وعموماً تخلو المنطقة من هبوب الرياح المدمرة (بلحاج 2004، ص 16). وتتراوح كمية الأمطار السنوية على طول الساحل بين (100- 400 ملم) وتسقط بغزارة على السواحل الشمالية الغربية حيث تكون الرياح الممطرة عمودية على السواحل المواجهة لها وتكون موازية للسواحل الشرقية، وتصل كمية الأمطار الساقطة بين 350 ملم سنوياً في منطقة طرابلس وبحدود 100 ملم في باقي أجزاء السهل وخاصة الأطراف الغربية له (مسعود 2004، ص 103).

المبحث الثاني: الأهمية الاقتصادية لساحل المنطقة:

تتمثل أهم أوجه الاستغلال الاقتصادي لساحل المنطقة في النواحي التالية:

أولا: النشاط التجاري (الموانئ التجارية):

سمحت الظروف الطبيعية لساحل المنطقة بإنشاء العديد من الموانئ البحرية المتمثلة في:

1- ميناء طرابلس البحري:

يعد ميناء طرابلس من أكبر الموانئ المحلية في حجم التعاملات، ويظم محطة خدمات متطورة خاصة بالركاب، وتتم إدارته عن طريق الشركة الليبية للموانئ، ويضم الميناء 27 رصيف منها 20 خاصة للبضائع العامة و3 خاصة بالخدمات، ويرتبط الميناء بظهيره الغني اقتصاديا بشبكة جيدة من الطرق (مسعود 2004، ص 103). ومن خلال التحليل المكاني لموقع الميناء يمكن استخلاص ثلاث سمات إيجابية أضافت عليه طابع التميز بين الموانئ المحلية وهي: وجود الميناء في أكثر المدن الليبية سكاناً، وتوسط موقعه لأكبر التجمعات السكانية بالبلاد، حيث يتركز ما نسبته 61.3٪ من سكان البلاد في المنطقة الشمالية الغربية المحصورة ما بين منطقة مصراتة حتى الحدود الليبية التونس مضافا إليها مناطق الجبل الغربي، وأخيرا فإن وقوعه قبالة السواحل الجنوبية لأوروبا يصنع له نظير اقتصادي متنوع مميز عالميا.

واستنادا إلى (أبومدينة 1995، ص292): فإن الميناء يظم حوضين رئيسين هما الميناء الداخلي والخارجي، ويضم مجموعة من الأرصفة وهي أرصفة القسم الشمالي المخصصة للبضائع العامة، أرصفة القسم الغربي المخصص للصيادين، أرصفة القسم الجنوبي المستغل لرسو جرافات الصيد ووجود محطة للمسافرين به، وأرصفة القسم الشرقي المعروف بميناء الشعاب ويحتوي على رصيفين أحدهما في الشمال ومخصص لتفريغ الوقود، والثاني في الجنوب ومخصص للبضائع العامة.

2- ميناء زوارة التجاري:

يقع في مدينة زوارة الواقعة غرب العاصمة بحوالي 110كم، وتم بنائه على رأس الجويقيج، ويتم بصغر مساحته البالغة حوالي 900.000متر مربع، بينما تبلغ مساحته المائية المائية حوالي 140.423.00 متر مربع، ويضم الميناء رصيفين بطول 110 أمتار وعمق يتراوح من 4- 5 أمتار، وتستخدم لمناوبة البضائع العامة وتصدير العديد من منتجات مجمع أبو كماش للبتروكيماويات، كما يضم عدة أرصفة أخرى منها رصيف بطول 750متر وعمق 4 أمتار خاص بالصيد البحري، وآخر بطول 250متر وعمق 4 أمتار لإصلاح القوارب والجرافات، كما يحتوي على حاجز لكسر الأمواج بطول 150 متر لحماية ميناء الصيد الشمالي وآخر بطول 300 متر لحماية ميناء الصيد الشرقي، ويبلغ حجم المناولة 88.000 طن ومساحة الساحة المكشوفة للتخزين 40.000 متراً مربعاً.(النكب 2006).

ثانيا: النشاط الزراعي الحيواني (صيد الأسماك):

وتتمثل في العديد من الموانئ المتخصصة في الصيد البحري جدول (1) وتشكل مصدرا رئيسيا لتزويد السوق الليبي في المنطقة الغربية بالأسماك كجزء من سياسة تحقيق الأمن الغذائي.

جدول (1) موانئ صيد الأسماك بساحل المنطقة

اسم الميناء/ لمرسى	كميةأسماك القاع	كميةأسماك السطح	عدد مراكب الصيد الصناعية	عدد مراكب الصيد التقليدية	المجموع
فروة	700	28	0	128	**728**
زوارة	2920	7200	36	130	**10120**
الزاوية	320	4080	0	68	**4400**
مرسى صبراته	140	0	0	20	**140**
رأس الوصيف	315	0	0	45	**315**
مرسى سيدي زيد	140	0	0	21	**140**
مرسى ديلة	258	0	0	39	**258**
سيدي بلال	83	2228	0	50	**2311**
القصرية	236	0	0	59	**236**
باب البحر	2921	1882	42	79	**4803**
النادي البحري	1489	1615	0	220	**3104**
المقطع	146	0	0	24	**146**
رأس الأمان	100	0	0	24	**100**

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة 2005 م.

ثالثا: النشاط الصناعي:

1- صناعة تكرير النفط (مصفاة الزاوية لتكرير النفط):

"تعرض انتاج وصناعة تكرير النفط في ليبيا للتذبذب بعد أحداث ثورة فبراير 2011م، ووفق أخر الاحصائيات المنشورة سنة 2010م فإن طاقة مصافي التكرير القائمة في ليبيا بلغت نحو 378 ألف برميل يومياً، في حين يقدر إجمالي إنتاج المشتقات النفطية إلي 325.7 ألف برميل يوميا. وتنتج ليبيا 14.2 ألف برميل يوميا من الغازولين، و39.7 ألف برميل من الكيروسين ووقود

الطائرات، و80.7 ألف برميل من زيت الغاز والديزل، و124.9 ألفا من زيت الوقود، و59.8 ألفا من المشتقات النفطية الأخرى" (www.aljazeera.net/news).

"وتعتبر مصفاة الزاوية لتكرير النفط التي أنشئت سنة 1974م من أهم مصافي التكرير، وتبلغ طلقتها التكريرية 120 ألف برميل يوميا، وتهدف إلى تغطية احتياجات المنطقة الغربية والجنوبية للبلاد وتصدير الفائض إلى الخارج (مؤتمر الطاقة العربي العاشر، ص 32). ويوضح الجدول (2) الإنتاج السنوي للمصفاة" (www.azzawiyaoil.com).

جدول (2) منتجات المصفاة حسب الطاقة التصميمية

المنتجات	الطاقة التصميمية (طن متري / سنة)
غاز النفط المسال	70000
بنزين بنوعية	618000
نافثا غير معالجة	617000
وقود طيران	1074000
وقود الديزل	1،384،000
زيت وقود ثقيل	1،323،000
المجموع	**5،086،000**

(www.azzawiyaoil.com)

2- صناعة تحلية مياه البحر:

تعد تحلية مياه البحر إحدى مصادر الموارد المائية غير التقليدية التي توفر المياه العذبة وتخفف من شدة العجز المائي الموجود حالياً، حيث تطورت صناعة تحلية مياه البحر المتوسط في ليبيا في سبعينات القرن الماضي لمواجهة الطلب المتزايد على المياه العذبة للأغراض الزراعية والحضرية. وتشير بيانات الرابطة العالمية لتحلية مياه البحر الصادرة عام 1996م إلى أن إجمالي الطاقة التصميمية المتراكمة لوحدات التحلية المنفذة في ليبيا وصل إلى 680000 مترا مكعبا في اليوم. وهذه الكمية تتم انتاجيا من 30 محطة تحلية تتركز على ساحل البحر المتوسط.

وتعتبر محطتي غرب طرابلس، وأبو كماش أهم محطات تحلية لمياه البحر في منطقة سهل الجفارة لذلك تم تخصص الفقرات الآتية لدراسة هاتين المحطتين.

أ- محطة غرب طرابلس:

تعتمد مدينة طرابلس وبشكل أساسي على المياه الجوفية كمصدر وحيد لمدها بالمياه، وهذا المصدر محدود، بسبب جملة عوامل أبرزها التوسع والتطور الكبير الذي شهدته المدينة بسبب تزايد عدد السكان وما قابله من توسع عمراني وصناعي لم يرافقه زيادة في كميات المياه الصالحة للاستهلاك البشري، لذلك تم إنشاء محة لتحلية مياه البحر بطرابلس وبسعة إنتاجية تصل إلى 250 ألف متر مكعب في اليوم، خالد (قنفود 2004، ص145).

ب- محطة أبي كماش:

تقع مدينة أبي كماش في أقصى شمال غرب البلاد بالقرب من الحدود الليبية التونسية على ساحل البحر، يجاورها المجمع الكيماوي للصناعات الكيماوية والبتروكيماوية، ونتيجة لغياب أي مجاري مائية مع رداءة نوعية مياهها الجوفية وكذلك حاجة المصنع إلى كميات كبيرة من المياه الصالحة للاستعمال الصناعي كان إلزاماً البحث عن مصدر مائي دائم يؤمن حاجة المصنع وحاجة العاملين الساكنين بالقرب منه، حيث كانت تحلية مياه البحر الحل الوحيد والأمثل، لذلك تم إنشاء محطة لتحلية مياه البحر لتوفير مياه صالحة لجميع الاستعمالات. وتصل طاقتها الإنتاجية إلى أكثر من 500000 متر مكعب سنويا.

رابعا: النشاط السياحي:

استنادا إلى (سعيد 2001 م، ص 191) فإن الرؤية المستقبلية للتخطيط السياحي بليبيا تستند في تقسيمها إلى إقليمين سياحين رئيسين وهما: الإقليم الشمالي (إقليم البحر المتوسط) والإقليم الصحراوي، و يشمل الإقليم الأول عدة أقاليم فرعية تتمثل في: إقليم هضبة البطنان، إقليم الجبل الأخضر، إقليم سهل بنغازي، إقليم سهل سرت، إقليم سهل مصراتة، إقليم سهل جفارة (منطقة الدراسة)، وإقليم الجبل الغربي. ومن هنا نرى بأن منطقة الدراسة وضعت ضمن مناطق التخطيط السياحي، ويتميز شاطئ المنطقة الرملي بصلاحيته للاستخدامات السياحية، كما تتصف بقلة عمق الرصيف القاري الصالح لممارسة الأنشطة الترويحية المائية كافة، ويتميز ساحلها بغنائه

بموروث ثقافي مميز متمثلا في وجود عدة معالم أثرية، إضافة إلى وجود العديد من المنتجعات السياحية، وسوف يتم عرض الأهمية السياحية للساحل من خلال محورين هما كالتالي:

1- 1- المعالم الأثرية التاريخية علي ساحل المنطقة:

تتمثل أهم المعالم الأثرية التاريخية الموجودة علي ساحل المنطقة فيما يلي:

أولاً: مدينة صبراتة الأثرية:

تقع إلى الغرب من العاصمة طرابلس، و يعود تأسيسها إلى مطلع الألف الأولى قبل الميلاد، واسسها التجار الفينيقيون من مدينة صور أو صيدا، وتتميز بوجود العديد من المعالم الأثرية أهمها الضريح الفينيقي ، والمسرح الروماني، والملعب المدرج الذى تم إدراجه سنة 1982م ضمن قائمة التراث العالمي حيث انطبق عليه المعيار رقم (3) وفق وثيقة إدراج الموقع الأثري صبراتة، والذي يمثل شهادة فريدة من نوعها، أو على الأقل استثنائية لتقليد ثقافي لحضارة قائمة أو مندثرة، وقد أعلن في 14 يوليو 2016م، وضع خمسة مواقع للتراث الليبي دفعة واحدة من بينها مدينة صبراتة الأثرية في قائمة التراث العالمي المهدد بالخطر (فرج، 2016 ص 6).

ثانيا: المدينة القديمة بطرابلس:

تتميز المدينة القديمة بأهميتها التاريخية والسياحية النادرة، فقد تشكل نسيجها خلال فترات زمنية متعاقبة ودسمة في عهود وسياسات وثقافات متنوعة، فمن الفنيقين إلى النوميديين، والرومان، والوندال والبيزنطيين، وفرسان القديس يوحنا، والعثمانيين، والاستعمار الإيطالي، إلى عهدنا الحالي (العاقل 2019، ص 802). تحوي المدينة القديمة على عدد كبير من المباني الأثرية والتاريخية بينها مقرات سابقة لقنصليات دول مثل إسبانيا، وفرنسا، والولايات المتحدة، والمبنى الرئيسي لبنك روما في ليبيا الذي أسس سنة 1917م، كما توجد بها العديد من الأسواق العتيقة مثل سوق المشير، سوق الترك، سوق الرباع، سوق اللفة، سوق الحرير، سوق الصناعات التقليدية، سوق الصاغة، سوق العطارة وغيرها، ويحيط بها سور يحتوي على سبعة أبواب وهي: باب الحرية، باب الجديد، باب زناتة، باب البحر، باب الخندق، باب المنشية. وتعتبر السراي الحمراء أو قلعة طرابلس من أهم معالم المدينة وتقع في الزاوية الشمالية الشرقية من مدينة طرابلس القديمة، وتشرف على مينائها، وعندما استولت إيطاليا على طرابلس سنة 1922، اتخذت السراي الحمراء مقرا

للحاكم العام، كما استعملت بعض أجزائها كمتاحف، وفي سنة 1919 تحولت السراي إلى متحف للمرة الأولى (صحيفة بوابة أفريقيا الإخبارية الإلكترونية، 2018).

ثالثاً: فيلا سيلين:

يرجع بناء " فيلا سيلين" إلى العصر الروماني حيث شيدت في نهاية القرن الثاني وبداية القرن الثالث للميلاد من قبل أثرياء الرومان، وتبلغ مساحتها 800 متر مربع، وتتميز باحتوائها على ألواح رائعة من الفسيفساء المتميزة بجمال رسوماتها وألوانها ودقة حبيباتها، وقد كشفت الحفريات الأثرية على مساحة 400 متر مربع من أراضي هذه الفسيفساء، وتضم " فيلا سيلين" عدد 46 غرفة بنيت على ثلاثة جوانب بفناء كبير يطل على البحر.(عمر 2017، ص 5،6).

1- 2- المنتجعات السياحية الساحلية (منتجع غنيمة السياحي نموذجا):

تم إنشاء العديد من المنتجعات السياحية على طول ساحل المنطقة، حيث التركز السكاني، وسوف يتم عرض نموذجا لهذه المنتجعات والمتمثل في منتجع غنيمة السياحي وهو منتجع عائلي يقع على بعد 14 كلم إلى الغرب من فيلا سيلين، ويحتوي على عشرات الفلل السياحية التي صممت على نفس طراز فيلا سيلين الأثرية، ويستقطب مئات العائلات سنويا ويقدم العديد من الخدمات السياحية المتنوعة شكل (2) (عمر 2017، ص9).

شكل (2) منتجع غنيمة السياحي

(عمر 2017، ص9)

المبحث الثالث:

الدور المستقبلي لساحل المنطقة في تنويع هيكل الاقتصاد الليبي ودعم التنمية المستدامة:

يعد رسم استراتيجية وطنية طويلة الأجل وواضحة المعالم نهج جديد حاولت ليبيا وسعت بالبداية في رسمه منذ لتنمية مستدامة في ليبيا تراعي التوازن المكاني بين أجزاء البلاد والتي بدأت أولى خطواته سنة 2006، حيث تم تكليف مجموعة (مونيتر) في إعداد هذه الاستراتيجية إلا أنها تجاهلت عدة جوانب سياسية واجتماعية، ثم تم تكليف مركز البحوث والاستشارات بجامعة بنغازي لإعدادها، وتم الشروع في تبني هذه الاستراتيجية وقد شملت عدة نتائج إيجابية هدفها تنويع مصادر دخل الاقتصاد الوطني، وإنشاء مجلس التطوير الاقتصادي، وقد توقفت جميع المحاولات بعد ثورة فبراير 2011م، بسبب انعدام الاستقرار ويستثنى شروع مجلس التخطيط الوطني سنة 2012م بتكليف خبراء ليبين لإعداد رؤية ليبيا 2025، ورؤية ليبيا 2040، والتي تعتبر امتدادا للرؤية المقدمة من مركز جامعة بنغازي (الاسكوا (ESCWA 2020 ص34).

ونظرا لأهمية ليبيا الإقليمية والانعكاس الايجابي لاستقرارها سياسيا واقتصاديا على دول الجوار العربية والأوربية خاصة من ناحية، وعملية إعادة هيكلة الاقتصاد الليبي والانتقال به إلى اقتصاد متنوع الدخل يحتاج إلى رسم خطة طويلة من ناحية ثانية، وإن رسم هذه الخطة التنموية يجب أن يسبقها العديد من الإصلاحات في جميع الجوانب والقطاعات الخدمية، والاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والمالية، بشكل يساعد على القدرة في تحقيقها من ناحية ثالثة، فان هناك العديد من المبادرات الساعية والهادفة إلى إعادة إصلاح الواقع الحالي للبلاد ليكون جاهزا لتبني الخطط التنموية بشكل فعال، فعلى سبيل المثال واستنادا إلى بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (UNSMIL 2021) ، فإنه في ديسمبر 2021م ، أطلق مسؤولون من ليبيا وبمشاركة ثلاث عشرة وزارة مع ممثلين من الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة والبنك الدولي (والذين قاموا منذ سنة 2008 بمساعدة العديد من بلدان العالم على التعافي من الأزمات المرتبطة بالصراعات والأزمات الطبيعية) عملية تقييم التعافي وبناء السلام، التي ستساعد في رسم خريطة مستقبلية للنهوض، ويهدف هذا التقييم إلى وضع خطة تنمية وطنية، وخاص الاجتماع إلى تشكيل لجنة فنية لقيادة عملية التعافي وبناء السلام، وأوصت بالتركيز مبدئيا على المجالات الستة التالية:

1- الحكومة وبناء المؤسسات.
2- التنمية الاجتماعية والبشرية.
3- الانتعاش الاقتصادي والإدارة المالية العامة.

4- البنية التحتية وإعادة الإعمار.

5- أمن المجتمع واستقراره.

6- المصالحة الوطنية وبناء السلام.

وتتوافق هذه التوصيات مع توصيات العديد من الدراسات العالمية المختصة بالتنمية المستدامة، والتي توصي بأنه لضمان قيام النمو الاقتصادي على الاستقرار والاستدامة على صانعي السياسات أن يعملوا على احتواء المخاطر القريبة الأمد، وأن يسعوا إلى اعتماد نماذج اقتصادية جديدة لوضع استراتيجية إنمائية أطول أمدا تتضمن أهدافا اقتصادية، واجتماعية، وبيئية (مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030، 2020. ص 31.)

وبناء على ما سبق فإن منطقة الدراسة يمكن أن تكون قادرة على دفع عجلة التنمية وتحقيق ما تصبو إليه الدولة والرؤى، ومن هنا يمكن عرض بعض الأسس الرئيسية التي ستساهم في تنويع مصادر الدخل بالبلاد ومعرفة قدرة المنطقة في تحقيق أي من تلك الأسس، حيث استنادا إلى (مجلس التخطيط الوطني – مركز البحوث والاستشارات جامعة قاريونس، 2008 ص 104-105) و(الاسكوا (2021 1ESCWA) ص58) (فإن الاقتصاد الليبي ينبغي أن يتجه إلى الاعتماد على الاستراتيجيات التالية لتحقيق تنوع هيكله ومصادر دخله ومنها:

1- الاستثمار في الأنشطة المرتبطة بالموقع الجغرافي (السياحة، المناطق الحرة وتجارة العبور):

يمتلك الاقتصاد الليبي ميزة تنافسية كامنة تتمثل في تنمية القطاع التجاري الخدمي المرتبط بالموقع الجغرافي المتميز للبلاد، ويمكن أن يَتَّخذَ عدة أشكال متمثلة في: مراكز التمويل الدولية، السياحة، مناطق تجارة الحرة، وتجارة العبور.

وبالنظر إلى إمكانيات ومقومات منطقة الدراسة في تحقيق هذا الهدف، يمكن القول بأن المنطقة بإمكانها أن تكون رائدة في مجال السياحة بالدرجة الأولى وذلك لملائمة مقوماتها وظروفها الطبيعية كالسطح والمناخ وجيومرفولوجية الساحل للجذب السياحي، حيث يتميز ساحلها بصلاحية العديد من أجزائه للاستثمار السياحي وإنشاء المنتجعات البحرية السياحية، بالإضافة لوجود بعض الأجزاء الطبيعية الجاذبة للمستثمر الأجنبي لغرض إنشاء المشاريع السياحية فيها مثل جزيرة فروة السياحية، هذا فضلا عن التنوع الحضاري المتمثل في وجود المعالم الأثرية فيها كمدينة وصبراتة وفيلا سيلين والمدينة القديمة بطرابلس والتي من الممكن استثمارها سياحيا بشكل أفضل مستقبلا

وذلك لقرب ومقابلة هذه المناطق السياحية للساحل الجنوبي لأوروبا. ولضمان تشجيع قطاع السياحة في ليبيا فقد صدر القانون رقم (7) لسنة 2004 م، والذي ينظم الأمور المتعلقة بهذا النشاط، وقد تضمنت مواده على العديد النصوص التي من شأنها تطوير وتنمية هذا النشاط بما يمكنه من الإسهام في تنوع الدخل الوطني، ومن بينها تشجيع المستثمرين الليبيين والأجانب على الاستثمار في المشروعات السياحية، وتسهيل منح التأشيرات وتبسيط الإجراءات في منافذ الدخول وحسن استقبال السائحين وتيسير تنقلاتهم وإقامتهم، إضافة إلى تحديد مناطق التنمية السياحية والجذب السياحي، فضلا عن إنشاء غرف في مجالات الخدمات السياحية، كما نص القانون على إنشاء " المجلس الوطني للسياحة" ويختص باقتراح السياسات الكفيلة بتنمية السياحة، ومعالجة القضايا المتعلقة بها، وسن القوانين واللوائح والتشريعات التي من شأنها تطوير السياحة بليبيا.

"كما تعتبر المنطقة من المناطق التي تم إدراجها ضمن برنامج الاستثمار في مجال المناطق الحرة (مؤتمر الشعب العام، 2000م ص 4) والتي تهدف إلى تشجيع تجارة العبور وعمليات التصنيع المختلفة والعمليات التحويلية والتي من شأنها تغيير حالة البضائع أو تهيئتها تبعا لمقتضيات التبادل التجاري ومتطلبات السوق، وتقديم الخدمات المصرفية والتأمينية والاستثمارية والخدمات الأخرى بكافة أنواعها، وكذلك نقل وتوطين التقنية والمعرفة وتطويرها في بيئة حرة من القيود بما يخدم ويدعم الاقتصاد الوطني لليبيا، ويساهم في تطوير التبادل التجاري والسلعي والخدمي بما يؤدي إلى خلق قاعدة صناعية وخدمية متقدمة" ، ولترسيخ قواعد هذا النشاط فقد صدر قرار من قبل اللجنة الشعبية العامة (سابقا) يحمل رقم 215 لسنة 1374و.ر، وينص علي إنشاء منطقة ذات طبيعة خاصة تسمى (منطقة تنمية وتطوير زوارة- أبوكماش) على أن تشمل جزيرة فروة . واستنادا إلى صحيفة البيان الإلكترونية في عدده الصادر بتاريخ 2006/11/14. (www.albayan.ae) فقد تم سنة 2006 توقيع اتفاق بين اللجنة الشعبية العامة (سابقا) وشركة إعمار العالمية على تنمية وإنشاء هذه المنطقة على مساحة 200 كيلو متر في منطقة ابي كماش غرب الليبية.

وتحقيقا لهذا الهدف فقد صدر القانون رقم (9) لسنة 2000، بتنظيم تجارة العبور والمناطق الحرة متضمنا العديد من المواد التي تنظم هذا المجال الاقتصادي من الاستثمار، ووفقا لهذا القانون فقد تم تعريف المنطقة الحرة "بأنها المناطق المحررة من القيود الضريبية والجمركية والتجارية والنقدية والمعلن عنها لجميع الراغبين في الاستثمار فيها، أو في استعمالها في تحقيق أغراض المنطقة

الحرة، ويجوز إنشاء مناطق حرة خاصة لغرض إقامة مشروع معين، أو لاستخدام جهة أو ممارسة نشاط محدد تمنح فيها كل أو بعض الميزات المقررة للمستثمرين والمستعملين في نطاق تحقيق أغراض المنطقة الحرة".

كما حدد القانون بأن المنطقة الحرة يمكن أن تحتوي على ميناء بحري، أو مطار، أو منفذ حدودي كلي أو جزئي على أن تكون هذه المرافق مهيأة لاستخدامات المنطقة الحرة.

وقد حدد القانون في المادة رقم (1) الأمور المتعلقة بتجارة العبور في ليبيا من خلال وضع عدة تعريفات متعلقة بهذا النشاط الاقتصادي على النحو التالي:

- عرفت البضائع العابرة بأنها "البضائع المدخلة إلى ليبيا من خلال المراكز الجمركية بغرض إخراجها من ليبيا من مركز جمركي آخر".
- بينما عرف متعهد العبور أنه "أي شخص طبيعي أو اعتباري يتولى أو يعهد إليه بمسؤولية نقل بضائع عابرة".
- أما المستثمر أو المستعمل هو "أي شخص طبيعي أو اعتباري يرخص له بالاستثمار في المنطقة الحرة أو باستعمال أي مرفق من مرافقها، أو تقديم أي خدمة، أو ممارسة أي مهنة أو نشاط فيها".
- في حين عرف الاستثمار أو الاستعمال بأنه "إقامة أي مشروع صناعي، أو تجاري، أو خدمي، أو مزاولة، أي مهنة، أو نشاط داخل المنطقة الحرة".
- والمشروع هو "المصانع والمكاتب، والمخازن والمستودعات، والمنافع وقاعات البيع والمعدات والتجهيزات، ومواد النقل والاتصال وسائر المنشآت، والأشياء اللازمة في المنطقة الحرة لغرض الاستثمار أو الاستعمال".

2- الاستثمار في قطاعات اقتصادية ذات أهمية وميزة نسبية (المشروعات الصغيرة والمتوسطة):

تعد المشروعات الصغيرة والمتوسطة المحرك الرئيس لاقتصاديات العديد من الدول المتقدمة، وبالرغم من عدم وجود بيانات رسمية حديثة عن عددها في ليبيا إلا أنها وفقا (الاسكوا (ESCWA) 2020 ص34) فقد قدر عددها 180 ألف شركة خاصة مسجلة سنة 2006، إلا أنها تعد شركات صغيرة جدا، وأن 70٪ منها تقدر مبيعاتها السنوية بقيمة تقل عن 50000 دينار ليبي، ويبلغ متوسط عدد عمال كل مؤسسة أقل من 5 عمال، كما أنها تؤدي مستويات منخفضة

من الإنتاجية والقدرة التنافسية والقيمة المضافة. وبالتالي فإن الدولة تسعى في تكثيف وتطوير توجيه الاستثمار في المشروعات الصغيرة والمتوسطة لدورها المهم في تحقيق مستهدفات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في معظم دول العالم، حيث تشكل هذه المشروعات نسبة كبيرة من المشروعات الصناعية والزراعية والخدمية في مجالات متنوعة، وبالتالي فهي تسهم في استيعاب أعداد كبيرة من الأيدي العاملة والتخفيف من مشكلة البطالة، وخاصة إذا وضعنا في الاعتبار أن الاقتصاد الليبي بحاجة لخلق ما يقرب من 40ألف فرصة عمل سنويا. وكما هو معلوم أن كثيرًا من دول العالم انتهجت أسلوب الاعتماد على هذه المشروعات لبناء اقتصادها المحلي ويشير (الصوص 2010، ص4) بأن هذه المشروعات تمثل حوالي 99.7٪ من عدد المشاريع في اليابان وتشغل حوالي 40 مليون عامل، بنسبة 82٪ من إجمالي القوى العاملة، وتساهم في الناتج المحلي بنسبة 80٪)، كما أنها تضم ما بين 55٪ و80٪ من مجموع العمالة في أوروبا الغربية واليابان والولايات المتحدة الأمريكية، وتصل مساهمتها في الناتج المحلي إلى 48٪ في ألمانيا و45٪ في الولايات المتحدة الأمريكية.

ويمكن القول إن المقومات الطبيعية لمنطقة الدراسة قد أسهمت بدرجة كبيرة في تنوع الانتاج الزرعي وتقوية فيها بالدرجة الأولى، حيث تشير نتائج التعداد الزراعي 2007 إلى احتلال المنطقة مراتب متقدمة في الانتاج الزراعي للعديد من المحاصيل الزراعية وخاصة الأشجار المثمرة، مما يشجع على الاستثمار في مجال الصناعات الغذائية كصناعة الزيت ورب تمر النخيل والعصائر وغيرها. هذا فضلا عن إمكانية نجاح العيديد من المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العديد من الأنشطة الانتاجية والخدمية الأخرى بفضل الموقع الجغرافي البحري لمنطقة الدراسة، ووجود العاصمة طرابلس فيها إضافة سهولة سطحها، وعدم وجود معوقات تضاريسية تقف عائقا أمام تنفيد الطرق البرية وشبكة السكك الحديدية، إضافة الى التركز السكاني الكبير مما يعني سوق داخلية محلية وإقليمية مميزة.

إن ما يشجع ضمان نجاح البرامج التنموية في المنطقة هو البدء مند نهاية التسعينيات في رسم سياسة الاتجاه نحو فتح برنامج الاستثمار الوطني والاجنبي في ليبيا. حيث تأسست (الهيئة العامة لتشجيع الاستثمار وشؤون الخصخصة) بموجب القرار رقم (89) لسنة 2009، والهادفة إلى تشجيع رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية لإقامة مشروعات استثمارية في كافة المجالات الإنتاجية والخدمية ، ولذلك فقد سعت الدولة إلى تشجيع وجذب المستثمرين للاستثمار في السوق الليبية، حيث أصدرت

قانون الاستثمار سنة 2005، ثم أعيد إصداره تحت رقم 9 لسنة 2010 بعد تعديله وتحسينه، ويعطي القانون فرصة للشركات الدولية للاستثمار في ليبيا بمزايا مشجعة للمستثمرين أهمها الإعفاء لمدة تتراوح ما بين (5- 8) سنوات من ضرائب الدخل، وكذلك ضمان تحويل الأرباح بسعر الصرف الرسمي، كما عالج القانون مشاكل البيروقراطية الإدارية وذلك بإنشاء ما يسمى بمركز خدمات (الشباك الموحد) يشمل ممثلين من كل القطاعات، بما في ذلك الضرائب والجمارك والجوازات لكي يتعامل معها المستثمر في مكان واحد (الاسكوا (ESCWA) 2020 ص38). ويمكن القول بأن هذا القانون يهدف إلى تشجيع استثمار رؤوس الأموال الأجنبية لإقامة مشروعات استثمارية ضمن إطار السياسة العامة للدولة وأهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية بما يضمن على وجه الخصوص تحقيق العديد من الأهداف من أبرزها زيادة تنويع مصادر الخل، وتحقيق التنمية المكانية، والإسهام في إقامة أو تطوير أو إعادة تأهيل الوحدات الاقتصادية الخدمية والانتاجية بما يساعد على المنافسة ودخول الأسواق العالمية، ونتيجة لذلك فقد شهدت الفترة ما بين (2004-2009) زيادة واضحة ومستمرة لتدفقات الاستثمار الأجنبي بليبيا، لكنها شهدت انخفاضا كبيرا في سنة 2009 بسبب الأزمة المالية العالمية، وبعد سنة 2011 أخذت بالاختفاء شبه الكلي الإسكوا (ESCWA) 2020 ص 17. المبادرات الدولية المبدئية:

الخاتمة:

أولا: النتائج: من خلال العرض السابق يمكن استخلاص النتائج التالية:

1- تتميز المنطقة بموقع جغرافي استراتيجي محلي وإقليمي ودولي يعتبر مشجعا للتنمية، وجذب الاستثمار الاقتصادي.

2- يتميز ساحل المنطقة باستوائه، باستثناء بعض التعاريج والنتوءات التي سمحت بإنشاء بعض الموانئ التجارية وموانئ الصيد في بعض أجزائه.

3- تخلو المنطقة من النطاقات التضاريسية المعقدة الطاردة للنشاط البشري، حيث تعتبر سهولها من مناطق التركز السكاني والاقتصادي.

4- تعد المياه الجوفية ملائمة للاستغلال البشري والزراعي من حيث الملوحة والعمق.

5- تخلو المنطقة من ظاهرة التطرف المناخي، وبالتالي تتميز باعتدال درجات حرارتها، كما أن أمطارها تعد ملائمة للزراعة البعلية، ولا تتميز بغزارتها بشكل يؤدي الى الفيضانات المتتالية والمدمرة.

6- كما تتميز رياح المنطقة باعتدال سرعتها وبالتالي خلوها من الرياح القوية المدمرة.

7- يتميز ساحل المنطقة بأهمية اقتصادية مميزة مستمدة من تنوع الأنشطة الاقتصادية المستثمرة عليه والمتمثلة في الأهمية التجارية، والأهمية السياحية، والأهمية الصناعية، والأهمية الزراعية (صيد الأسماك).

8- يمكن أن تساهم المنطقة في تنويع مصادر الدخل الوطني وذلك من خلال خلق قاعدة اقتصادية متنوعة في مجال السياحة، وتجارة العبور، والمناطق الحرة وتشجيع الاستثمار في برنامج المشروعات الصغيرة والمتوسطة، خاصة في ظل وجود العديد من القوانين المنظمة لتجارة العبور والسياحة والاستثمار المحلي والأجنبي.

التوصيات:

توصي الدراسة لغرض زيادة ومضاعفة الأهمية الاقتصادية لساحل المنطقة ما يلي:

1- التركيز على تنمية الانشطة الاقتصادية التي يمكن أن تساهم في تنوع مصادر الدخل مثل تجارة العبور، والسياحة، ومناطق التجارة الحرة.

2- العمل على ربط ساحل المنطقة اقتصاديا مع دول جنوب أوربا لقربها، وبالتالي انخفاض تكلفة أي نشاط اقتصادي بين الجانبين لقرب المسافة بينهما

3- العمل على تشجيع القطاع الخاص وفتح باب الاستثمار الاجنبي للأنشطة الاقتصادية بساحل المنطقة.

4- العمل على رسم استراتيجية طويلة المدي تهدف إلى الانتقال بالاقتصاد الليبي من اقتصاد الريع التقليدي، إلى وضع اقتصادي أفضل يتماشى مع الاقتصاد العالمي.

المراجع

- أحمد عيسى فرج. (2016). خمسة مواقع للتراث العالمي بليبيا في قائمة الخطر. المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات.
- البشير الطاهر مسعود. (2004). التغير في معدلات الأمطار وأثره في التصحر على شمال غرب الجماهيرية في الفترة 1972- 2002، رسالة ماجستير منشورة. الزاوية: جامعة السابع من أبريل (سابقا)، كلية الآداب، قسم الجغرافيا.
- البشير الطاهر مسعود. (2004). التغير في معدلات الأمطار وأثره في التصحر في شمال غرب الجماهيرية في الفترة من 1972- 2002، رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الزاوية، كلية الآداب، قسن الجغرافيا.
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الاسكوا (ESCWA). (2021). رؤية لليبيا: نحو دولة الأزهار والعدالة والمؤسسات، رؤية اقتصادية واجتماعية وحقوقية وخارطة طريق. بيروت: الأمم المتحدة.
- الهادي مصطفى أبولقمة، و سعد خليل القزيري. (1995). الجماهيرية دراسة في الجغرافيا. سرت: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان.
- آمال جمعة النكب. (2004). ميناء زوارة ودوره في مجالي التجارة والصيد البحري، رسالة ماجستير غير منشورة. الزاوية: جامعة السابع من أبريل (سابقا)، كلية الآداب، قسم الجغرافيا.
- أمال جمعة النكب. (2006). ميناء زوارة ودوره في مجال التجارة والصيد البحري، رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الزاوية، كلية الآداب، قسم الجغرافيا.
- بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (UNSMIL). (2021). WWW.unsmil.unmissions.org. تاريخ الاسترداد 15 2، 2022، من بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا.
- حسن كشاش الجنابي. (2009). تحليل جغرافي لإمكانية تحقيق الأمن المائي في ليبيا. مجلة ديالي- جامعة الأنبار، كلية التربية والعلوم الإنسانية.

- حسين مسعود أبومدينة. (1995). الموانئ الليبية دراسة في الجغرافيا الاقتصادية. سرت: جامعة 7 أكتوبر (سابقا).
- خالد محمد صالح. (2004). دور محطات تحلية المياه في تغطية احتياجات السكان بإقليم سهل الجفارة، رسالة ماجستير غير منشورة. الزاوية: جامعة السابع من أبريل(سابقا)، كلية الآداب، قسم الجغرافيا.
- مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. (2020). دليل مرجعي حول خطة التنمية المستدامة لعام 2030. الإسكوا..
- خالد محمد فنفود. (2004). دور محطات تحلية المياه في تغطية احتياجات السكان بإقليم سهل الجفارة، رسالة ماجستير. الزاوية: جامعة السابع من أبريل (سابقا)، كلية الآداب، قسم الجغرافيا.
- حميدة أبوزريبة. (2021). ليبيا: أثر الريع الخارجي على الاقتصاد الليبي وكيف ننتقل لاقتصاد تنافسي. مجلة البحوث والدراسات الاقتصادية، الصفحات 36- 54.
- رابعة محمد. (2010). التحليل المكاني للموانئ النفطية في الجماهيرية (موانئ الزويتينة والزاوية والبريقة): الوضع الحالي والأفاق المستقبلية، رسالة ماجستير غير منشورة. الزاوية: جامعة الزاوية، مركز البحوث والدراسات العليا، قسم الجغرافيا.
- سعيد صفي الدين الطيب. (2001). مقومات التنمية السياحية في ليبيا، دراسة في الجغرافية السياحية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، رسالة دكتوراه غير منشورة. القاهرة.
- سلطانة علي عمر. (2017). الهوية المحلية للمرافق السياحية وأثرها على الاستقطاب السياحي والتنمية المستدامة. المؤتمر الاقتصادي الأول للاستثمار والتنمية في منطقة الخمس. الخمس: جامعة المرقب.
- سمير زهير الصوص. (2010). بعض التجارب الدولية الناجحة في مجال تنمية وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة - نماذج يمكن الاحتذاء بها في فلسطين- . محافظة قلقيلية: وزارة الاقتصاد الوطني - السلطة الفلسطينية.

- سميرة أحمد بلحاج. (2004). التباين المكاني لخصوبة التربة لاستخدامات الأسمدة في منطقة سهل الجفارة، رسالة ماجستير غير منشورة. الزاوية: جامعة السابع من أبريل (سابقا)، كلية الآداب، قسم الجغرافيا.
- صحيفة بوابة أفريقيا الإخبارية الإلكترونية. (سبتمبر، 2015). اكتشف 5 معلومات عن طرابلس القديمة.
- لنا محمد العاقل. (2019). الاستدامة العمرانية لنسيج المدن القديمة، حالة دراسية: مدينة طرابلس القديمة - ليبيا. International Conference on Technical Sciences (ICST2019)، (الصفحات 797- 811).
- محمد رياض، و كوثر عبد الرسول. (2012). الجغرافيا الاقتصادية- جغرافية الانتاج الحيواني. القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة.
- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. (2005). الملامح الرئيسية لمصايد الأسماك القطرية- - ليبيا.
- مؤتمر الطاقة العربي العاشر. (2014). الورقة القطرية دولة ليبيا، وزارة النفط والغاز. أبوظبي.
- مؤتمر الشعب العام (سابقا). (2000). قانون رقم (9) لسنة (2000) بتنظيم تجارة العبور والمناطق الحرة. سرت: مؤتمر الشعب العام (سابقا).
- مؤتمر الشعب العام (سابقا). (2004). قانون رقم (7) لسنة 2004 بشأن السياحة. سرت: مؤتمر الشعب العام (سابقا).
- مؤتمر الشعب العام (سابقا). (2010). قانون رقم (9) لسنة 2010 بشأن تشجيع الاستثمار. سرت: مؤتمر الشعب العام.
- *اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا لاسكواء (ESCWA). (2021). رؤية لليبيا: نحو دولة الازهار والعدالة والمؤسسات، رؤية اقتصادية واجتماعية وحقوقية وخارطة طريق. بيروت:* الأمم المتحدة.

- بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (UNSMIL). (2021).
WWW.unsmil.unmissions.org. تاريخ الاسترداد 15 2، 2022، من بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا.
- حميدة أبوزريبة. (2021). ليبيا: أثر الريع الخارجي على الاقتصاد الليبيك وكيف ننتقل لاقتصاد تنافسي. *مجلة البحوث والدراسات الاقتصادية* ، الصفحات - 5436.
- مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. (2020). *دليل مرجعي حول خطة التنمية المستدامة لعام 2030*. الإسكوا.
- www.aljazeera.net/news. (تاريخ الدخول 2020).
- www.azzawiyaoil.com. (تاريخ الدخول 2020)
- www.albayan.ae. (تاريخ الدخول 2020).

ملخص البحث:

يهدف البحث إلى التطرق إلى الأهمية الاقتصادية لساحل إقليم سهل الجفارة بشمال غرب ليبيا، والتعرف على الظروف الجغرافية الطبيعية لهذا الإقليم، من خلال عرض أهم الأنشطة الحالية الاقتصادية المقامة عليه، والأنشطة الاقتصادية المستقبلية المزمع إقامتها مستقبلا بهدف الإسهام في تنويع مصادر الدخل المحلي.

وقد اعتمدت الدراسة على عدة مناهج، كالمنهج الوثائقي، والوصفي، والإحصائي، والمنهجين الإقليمي، والأصولي المتبعة في دراسة الجغرافية الاقتصادية.

وتوصلت الدراسة لعدة نتائج أهمها أن ساحل المنطقة يمكن أن يساهم في تنويع مصادر الدخل الوطني لملائمته للعديد من الأنشطة الاقتصادية، والتي أبرزها السياحة، والمناطق الحرة وتجارة العبور، والمشروعات الصغيرة والمتوسطة في إقليم الساحل.

الكلمات المفتاحية :

إقليم سهل الجفارة، شمال غرب ليبيا، التنمية في ليبيا.

The Economic Importance of the Coast of the Jaffara Plain Region in Northwestern Libya

And its Role in Achieving Sustainable Development (Reality and Hope).

Abstract

The research aims to identify the economic importance of the plain coast of and to identify the natural geographical components ، northwestern Libya،Jafara b y displaying the current most important established economic ،of this region And the planed future economic activities that witch to be ،activities on established in order to diversify of Gross Domestic Product(GDP) sources.

Several approaches were adopted for achieving the purpose of this study such as in addition to the regional and ، descriptive and statistical approach،documentary Principle Approaches which are used in studying of economic geography

the most important of which is that ،The study reaches several importance results the region's coast can contribute to diversifying the sources of (GDP) by reason of Free ، most notably are: Tourism،its appropriateness for many economic activities trade zones

and Small and Medium Enterprises SMEs in the plain coast region.،Transit trade

key words

، development in Libya، northwestern Libya،plain of Al-Jafara region